الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة - الإصدار رقم 1.0

صدرت هذه الرخصة عملاً بأحكام المادة رقم (٨) بند رقم (٥) من "تعليمات نشر البيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة لعام ٢٠١٣ الصادرة في الجريدة الرسمية العدد رقم (5561) صفحة (660- 663)، وتنفيذاً لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة التي أقر ها مجلس الوزراء في العام 2017.

وفقاً لهذه الرخصة تمنح الجهة الحكومية التي بحوزتها بيانات مفتوحة وتقوم بنشر ها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة إذنًا للمستفيد لاستعمال هذه البيانات وذلك ضمن الشروط الواردة فيها.

أولاً: التعريفات

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه الرخصة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الجهة : أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس أو سلطة او شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (50%) وأي جهة يقرر مجلس الوزراء إخضاعها لأحكام هذه الرخصة.

البيانات المفتوحة : هي البيانات التي يمكن الوصول إليها بحرية، واستخدامها أو إعادة استخدامها أو إعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان و لأي غرض، والمتاحة من خلال شبكة الانترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية أو فنية، و لا تحتوي على بيانات محمية بموجب التشريعات النافذة ذات العلاقة.

البيانات الحكومية : هي البيانات المفتوحة الصادرة عن الجهة والمتاحة للجميع والخاضعة للإفصاح بموجب التشريعات المفتوحة النافذة ذات العلاقة.

المستغيد : هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المنتفع من البيانات الحكومية المفتوحة.

ثانياً: الاستخدامات

- 1. إن استخدام البيانات الحكومية المفتوحة من قبل المستفيد يعتبر موافقة على كافة البنود والشروط الواردة في هذه الرخصة.
- 2. هذه الرخصة غير حصرية وغير قابلة للتنازل، وعليه فإن أي بيانات حكومية مفتوحة تم استخدامها بموجب هذه الرخصة فإنه يحق للمستفيد مواصلة استخدامها بالشروط التي تضمنتها الرخصة في حينه، حتى لو حازت تلك البيانات لاحقاً على رخصة غيرها.

ثالثاً: الحقوق

يحقّ للمستفيد و دون مقابل مادي ما يلي:

- 1. استخدام البيانات الحكومية المفتوحة.
- 2. نسخ البيانات الحكومية المفتوحة ونشرها وتوزيعها ونقلها ومعالجتها وإتاحتها للغير.
- 3. استحداث مشتقات جديدة من البيانات الحكومية المفتوحة وذلك بإدماجها مع بيانات أخرى أو استخدامها في منتج أو خدمة.

رابعاً: الالتزامات

يتوجب على المستفيد نسب البيانات الحكومية المفتوحة إلى الجهة/ الجهات الناشرة لها، وذلك باستخدام العبارة التالية: ("اسم الجهة /الجهات الناشرة"، "عنوان /عناوين البيانات "، "تاريخ النشر "، "تاريخ التنزيل"، "الموقع الالكتروني للمنصمة").

خامساً: الأحكام والمبادئ العامة

1. عدم التأييد:

لا تمنح هذه الرخصة إذناً للمستفيد باستخدام البيانات الحكومية المفتوحة بأي طريقة ندل على وجود صفة رسمية أو تدل على تأييد الجهة الناشرة للمستفيد.

2. الإلغاء:

إذا خالف المستغيد أيًا من البنود أو الشروط الواردة في هذه الرخصة، فإن الرخصة وجميع الحقوق الممنوحة لـه تعتبر لاغية تلقائيًا.

3. إخلاء المسؤولية:

بالرغم من تحري الدقة في حصر وتصنيف ونشر البيانات الحكومية المفتوحة إلا أن الجهة الناشرة لهذه البيانات تعتبر غير مسؤولة عن أية أخطاء أو نقص غير مقصود ورد في بياناتها وبالتالي تخلي مسؤوليتها ابتداءً عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة من أي نوع يمكن أن تلحق بالغير نتيجة لهذا الخطأ/الاخطاء أو النقص.

4. التحكيم:

يتم التعامل مع أي خلاف ينشأ عن أو بسبب هذه الرخصة أو يتعلق بها أو بالإخلال بأي من بنودها و أحكامها بالاستناد الى القوانين و التشريعات الأردنية النافذة.

5. التوافق مع الرخص الدولية:

نتوافق الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة مع رخصة المشاع الابداعي "CREATIVE COMMONS" (نسب المُصنَف CC-By) الإصدار الثالث.

6 اللغة المستخدمة:

حررت هذه الرخصة باللغة العربية، وإذا حررت الرخصة بلغة غير اللغة العربية ووقع خلاف على التفسير أو التأويل يكون النص بالعربية هو المعتمد.